



أوراق عمل

المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي
علم البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

7 أبريل 2017
(إسطنبول - تركيا)



شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy



الجلسة الثانية

الشهادات المهنية في التدقيق الشرعي..
الواقع والطموح

إعداد

د. عمر مصطفى الشريف
مدير دائرة التدقيق الشرعي
البنك العربي الإسلامي
الأردن



مباحث الدراسة:

1. تعريف الشهادات المهنية
2. الشهادات المهنية في التدقيق الشرعي
3. تقييم عام للشهادات المهنية في التدقيق الشرعي
4. الشهادات المهنية في التدقيق
5. مقارنة بين الشهادات المهنية في التدقيق الشرعي والشهادات المهنية ذات الصلة:
6. الشهادات المهنية في التدقيق الشرعي ونظرة أسواق العمل لها:
7. مقترح الباحث لشهادة مهنية في التدقيق الشرعي:



تعريف الشهادة المهنية

الشهادة المهنية¹: مؤهل مهني يحصل عليه شخص لضمان التأهل لأداء وظيفة أو مهمة بالشكل الأمثل في حقل مهني تخصصي دقيق، ويتم الحصول على الشهادات من المجتمعات المهنية. وبصفة عامة، يجب تجديدها بصفة دورية، وقد تكون صالحة لفترة زمنية محددة. وكجزء من التجديد الكامل للشهادة الشخصية، فإنه من الشائع أن يقوم الفرد بإظهار دليل على التعلم والتدريب المستمر، الذي غالباً ما يطلق عليه نطاق التعليم المستمر.

ومن المهم ملاحظة أن الشهادات المهنية عادة ما يتم الحصول عليها من مجتمع مهني أو مؤسسة تعليمية مهنية وليس من الحكومة. وإن كانت هناك حاجة لإثبات قدرة أو معرفة بشكل قانوني قبل السماح بأداء مهمة أو وظيفة، فيشار إلى ذلك بالرخصة والتي عادة ما تمنحها الحكومات.

ويمكن أن نستخلص من التعريف السابق للشهادة المهنية أنها ذات صفات محددة يفترض في أي شهادة مهنية أن تتميز بها، وهي:

- 1- صالحة لفترة زمنية محددة.
- 2- جهة إصدارها جهة مهنية.
- 3- تتطلب تجديداً بمرور فترة محددة.

1- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A9_%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A%D8%A9



الشهادات المهنية في التدقيق الشرعي:

تعد مهنة التدقيق الشرعي من المهن المستحدثة التي نشأت متأخرة نسبياً عن نشأة المؤسسات المالية عموماً والمصارف منها خصوصاً، فإذا كانت المصارف الإسلامية تحرص بذاتها أو تلزم بالقوانين الناظمة لها على وجود مستشار شرعي أو هيئة شرعية لديها فإن وجود جهاز للتدقيق الشرعي تأخر نسبياً عن نشأة المصارف؛ حيث وجدنا مصارف إسلامية عديدة عملت برهنة من الزمن بهيئة شرعية بدون تدقيق شرعي.

ومع نشأة مهنة التدقيق الشرعي وانتشار الطلب عليها من المصارف الإسلامية خصوصاً ظهرت الحاجة إلى تأهيل علمي ومهني مناسب لمن يتصدى لهذه المهمة، فبادرت بعض الهيئات المعنية بالمالية الإسلامية إلى استحداث شهادات مهنية خاصة في التدقيق الشرعي. والباحث عن الشهادات المهنية في التدقيق الشرعي يجد ما يلي:

1- شهادة المراقب والمدقق الشرعي (CSAA)

تصدر شهادة المراقب والمدقق الشرعي (CSAA) عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)² والتي تعد جهة معتمدة من قبل العديد من المؤسسات المالية الإسلامية والمصارف المركزية في العالم، وتقوم الهيئة بإعداد برامج تدريبية متخصصة في الصناعة المالية الإسلامية.

يهدف البرنامج- كما يذكر موقع الأيوبي- المؤهل للشهادة إلى تزويد المشاركين بالمعرفة الشرعية والمهارات المهنية الضرورية في مجال الرقابة والمتابعة الشرعية في القطاع المصرفي والمالي الدولي، كما يوفر لهم فرصة امتلاك المعارف المتقدمة في المجالات التالية:

- دور عمليات الرقابة والمتابعة الشرعية المختلفة ومكانتها في المؤسسات المالية.
- العلاقة بين هيئة الرقابة الشرعية وعمليات الرقابة والمتابعة الشرعية الداخلية.
- آلية متابعة تنفيذ قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية.
- التحقق المباشر من شرعية العمليات المصرفية والمالية في المؤسسة.
- توفير موجبات الثقة والطمأنينة للعملاء بالتزام المؤسسة بأحكام الشريعة وإعطاء كل ذي حق حقه.

2- تأسست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي كانت تسمى سابقاً بـ "هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية" (الهيئة) بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 1 صفر 1410هـ الموافق 26 فبراير 1990م في الجزائر. وقد تم تسجيل الهيئة في 11 رمضان 1411هـ الموافق 27 مارس 1991م في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة غير هادفة للربح.

- ويشمل البرنامج كل ما يعزز عمليات الرقابة والمتابعة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، وبخاصة ما يلي:
- المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالأدوات والممارسات المالية الإسلامية وأسس الأحكام الشرعية لهذه المعايير.
 - معايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بعمليات المراقبة والمتابعة الشرعية.
 - الرقابة المصرفية والمالية الإسلامية (الرقابة الإشرافية والخارجية، الرقابة الداخلية، تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية).
 - الهياكل التشغيلية لعملية الرقابة والمتابعة الشرعية.
 - إجراءات الرقابة والمتابعة الشرعية (وخاصة ما يتصل بالتخطيط والعمليات والتوثيق وإعداد التقارير).
 - استخدام المراجع الفقهية لتحضير المسائل المطلوبة من الهيئة الشرعية.

المحتوى العلمي للشهادة:

تتألف المادة العلمية للشهادة من محورين:

الأول: كتاب المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة، والآخر: كتاب برنامج المدقق الشرعي، بالإضافة إلى مذكرة خاصة بالعرض الإلكتروني الذي يقوم المحاضرون بعرضه.

لا يوضع على المادة حالياً اسم معدها، بل المفهوم أن هيئة المحاسبة هي المعده لها والمالكة لحقوقها... لكن في نسخ قديمة سابقة كالتالي كانت توزع عام 2010 كتب عليها أنها من إعداد: د. عبدالستار أبوغدة، ود. عبدالباري مشعل.

ولدى الاطلاع على كتاب برنامج المدقق الشرعي وهو البرنامج التدريبي للشهادة نجد الوحدات التالية:

محتويات القسم الأول: مفاهيم وأدوات وإجراءات الرقابة والتدقيق الشرعي:

الوحدة الأولى: مفاهيم الرقابة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية.

الوحدة الثانية: نظم الرقابة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية.

الوحدة الثالثة: نظام الرقابة الشرعية الداخلية.

الوحدة الرابعة: إدارة المراجعة الشرعية الداخلية.

الوحدة الخامسة: الرقابة والمراجعة الشرعية الخارجية.

الوحدة السادسة: أدوات المراجعة الشرعية الميدانية.

الوحدة السابعة: إجراءات المراجعة الشرعية الميدانية.

الوحدة الثامنة: الملاحظات الشرعية وأثرها في تصنيف تقارير الهيئات الشرعية.

الوحدة التاسعة: الجودة النوعية في المراجعة الشرعية.

محتويات القسم الثاني: دليل الرقابة والتدقيق الشرعي، ويشمل الوحدات التالية:

الوحدة الحادية عشرة: هيكل التشغيل في البنك الإسلامي.

الوحدة الثانية عشرة: إدارة الخزينة: تبادل العملات والصرف الأجنبي والمعادن النفيسة.

الوحدة الثالثة عشرة: إدارة الخزينة: المتاجرة بالسلع والمعادن.

الوحدة الرابعة عشرة: إدارة العلاقات الدولية والمراسلين.

الوحدة الخامسة عشرة: إدارة الاستثمار والصناديق الاستثمارية: التعامل بأسهم الشركات المساهمة.

الوحدة السادسة عشرة: إدارة الاستثمار والصناديق الاستثمارية: الصناديق الاستثمارية.

الوحدة السابعة عشرة: إدارة الاستثمار والصناديق الاستثمارية: ترتيب التمويل: التمويل المصرفي المجمع.

الوحدة الثامنة عشرة: إدارة تمويل الأفراد والشركات: التمويل بالمrabحة.

الوحدة التاسعة عشرة: إدارة تمويل الأفراد والشركات: التمويل بالسلم.

الوحدة العشرون: إدارة تمويل الأفراد والشركات: التمويل بالإجارة المنتهية بالتملك.

الوحدة الحادية والعشرون: إدارة تمويل الأفراد والشركات: التمويل بالاستصناع.

الوحدة الثانية والعشرون: إدارة تمويل الأفراد والشركات: التمويل بالمشاركة المتناقصة.

الوحدة الثالثة والعشرون: إدارة تمويل الأفراد والشركات: الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل.

الوحدة الرابعة والعشرون: إدارة الفروع المصرفية: عمليات التجزئة والألوية (الخدمات المصرفية).

الملحق: التعريف بالمذاهب الفقهية الثمانية ومصادرها

الشهادة الثانية: شهادة الاختصاصي الإسلامي المعتمد في التدقيق الشرعي:

وهي شهادة تصدر عن المجلس العام للمؤسسات المالية والبنوك الإسلامية³، أصبحت حالياً تقسم إلى مستويين: الأول: شهادة الاختصاصي الإسلامي المعتمد في التدقيق الشرعي (المستوى الأول) بعنوان (تقنيات الرقابة والتدقيق الشرعي).

المستوى الآخر: شهادة الاختصاصي الإسلامي المعتمد في التدقيق الشرعي (المستوى الثاني) بعنوان (تطبيقات التدقيق الشرعي).

ومعد المادة كما هو واضح في كل طبعاتها هو د. عبدالباري مشعل.

المستوى الأول ويسمى تقنيات الرقابة والتدقيق الشرعي، ويشمل الوحدات التالية:

الوحدة الأولى: مفاهيم الرقابة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية.

الوحدة الثانية: نظم الرقابة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية.

الوحدة الثالثة: نظام الرقابة الشرعية الداخلية.

الوحدة الرابعة: إدارة المراجعة الشرعية الداخلية.

الوحدة الخامسة: الرقابة والمراجعة الشرعية الخارجية.

الوحدة السادسة: الرقابة والتفتيش (المراجعة) الشرعية المركزية.

الوحدة السابعة: أدوات المراجعة الشرعية الميدانية.

الوحدة الثامنة: إجراءات المراجعة الشرعية الميدانية.

الوحدة التاسعة: الملاحظات الشرعية وأثرها في تصنيف تقارير الهيئات الشرعية.

الوحدة العاشرة: الجودة النوعية في المراجعة الشرعية.

3- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية هو مؤسسة دولية غير هادفة للربح. تأسس من قبل البنك الإسلامي لتنمية والعديد من المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى، وقد صدر بشأن تأسيسه مرسوم أميري في مملكة البحرين بتاريخ 12 مايو 2001. ورغم أن المجلس أنشئ عام 2001 إلا أن السعي لتأسيسه بدأ في يوليو 1999 حيث تم اعتماد النظام الأساسي للمجلس العام في مقر البنك الإسلامي للتنمية بتاريخ 10 يوليو 1999. ويضم المجلس عدداً كبيراً من البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارية الإسلامية المسجلة في مختلف دول العالم والخاضعة لرقابة البنوك المركزية.

المستوى الثاني: تطبيقات التدقيق الشرعي، ويشمل الوحدات التالية:

أولاً: تطبيقات البنوك الإسلامية

الوحدة الأولى: هيكل التشغيل في البنك الإسلامي.

الوحدة الثانية: عمليات الفروع (الخدمات المصرفية).

الوحدة الثالثة: الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل.

الوحدة الرابعة: المرابحة.

الوحدة الخامسة: الإجارة.

الوحدة السادسة: الاستصناع.

الوحدة السابعة: المشاركة المتناقصة.

الوحدة الثامنة: السلم.

الوحدة التاسعة: تبادل العملات والصراف الأجنبي والمعادن النفيسة.

الوحدة العاشرة: المتاجرة بالسلع والمعادن.

الوحدة الحادية عشرة: اتفاقيات المراسلين.

ثانياً: تطبيقات الاستثمار

التعامل بأسهم الشركات المساهمة.

صناديق الاستثمار.

التمويل المصرفي المجمع.

ثالثاً: تطبيقات التأمين

التأمين.

الشهادة الثالثة: الاختصاصي الإسلامي المتقدمة في التدقيق الشرعي، وهي من إعداد د. عبدالباري مشعل،

ومن شروط التقدم لامتحان هذه الشهادة الحصول مسبقاً على شهادة الاختصاصي الإسلامي المعتمد في التدقيق

الشرعي.



وتشمل المادة العملية لهذه الشهادة الوحدات التالية:

القسم الأول: القسم النظري، ويشمل:

المحور الأول: آليات النظر في المعاملات المالية.

المحور الثاني: احتساب الزكاة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

المحور الثالث: قوائم الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المحور الرابع: الرقابة الشرعية على إجراءات التحول المصرفي.

المحور الخامس: التصنيف الشرعي للمؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية.

القسم الثاني: القسم التطبيقي: ويتضمن نماذج العمل وحالات تطبيقية في الموضوعات الخمسة.

الشهادة الرابعة: الدبلوم المهني في التدقيق الشرعي:

يصدر عن المجلس العام أيضا دبلوم مهني في التدقيق الشرعي، يدعى الدبلوم المهني في التدقيق الشرعي، يتكون من أربعة محاور، هي:

1- المصرف الإسلامي المعتمد (CIB).

2- الاختصاصي الإسلامي المعتمد في التدقيق الشرعي.

3- الاختصاصي الإسلامي المتقدم في التدقيق الشرعي.

4- أساسيات المحاسبة المصرفية الإسلامية.

تقييم عام للشهادات المهنية في التدقيق الشرعي:

1- مادة المراقب والمدقق الشرعي ومادة الاختصاصي الإسلامي المعتمد في التدقيق الشرعي:

إذا أردنا أن نصنف شهادة الاختصاصي المعتمد في التدقيق الشرعي من حيث أنها شهادة في التدقيق الشرعي الداخلي أو الخارجي فيمكن القول إنها شهادة للتدقيق الشرعي الداخلي، بالرغم من الحديث عن بعض المحاور في التدقيق الشرعي الخارجي.

وقد جمعنا الشهادتين في محور واحد لأن المحتوى العلمي لكلا الشهادتين يكاد يتطابق، بل هو نفسه، مع فروق يسيرة سنوضحها، وكأن مادة الاختصاصي نسخت عن مادة المراقب مع تحويل يسير، وعند مقارنة المادة التدريبية للشهادة الصادرة عن أيوفي وتلك الصادرة عن سيبافي نجد تطابقاً في الوحدات المطلوبة في كلا الشهادتين، مع الفروق البسيطة التالية:

- تحوي مادة (الاختصاصي) سيبافي عن أيوفي (المراقب الشرعي) وحدة بعنوان: الرقابة والتفتيش (المراجعة) الشرعية المركزية، نجدها غير موجودة في مادة المراقب الشرعي.
- تختتم مادة (الاختصاصي) سيبافي بوحدة عن التدقيق الشرعي على التأمين، ولا توجد تلك الوحدة في مادة أيوفي (المراقب الشرعي).
- في مادة (المراقب الشرعي) أيوفي هناك جزء ثالث أخير يتحدث عن المذاهب الفقهية، بينما لا نجد ذلك في مادة الاختصاصي سيبافي.
- يتطلب امتحان المراقب الشرعي المعايير الشرعية كاملة، ولا تطلب المعايير الشرعية كاملة في امتحان مادة الاختصاصي، لكن هناك معايير شرعية موجودة في المستوى الثاني من مادة الاختصاصي.

| وجه المقارنة | المراقب والمدقق الشرعي | الاختصاصي الإسلامي المعتمد في التدقيق الشرعي |
|-------------------------------------|---|---|
| المادة الفنية متطابقة إلا فيما يلي: | <ul style="list-style-type: none"> ○ إضافة المذاهب الفقهية الثمانية ومصادرها. ○ حذف وحدة: الرقابة والتفتيش (المراجعة) الشرعية المركزية. | لا توجد المذاهب الفقهية. توجد وحدة الرقابة المركزية. |
| المعايير الشرعية | مطلوبة كاملة | مطلوب أغلبها في المستوى الثاني |
| المؤلف | غير مذكور في النسخ الحديثة | د. عبدالباري مشعل |

من حيث المحتوى العلمي:

- لدى دراسة المادة نجد أن هناك عدة وحدات من الكتاب مأخوذة من أبحاث قدمها معد المادة لمؤتمرات أو ندوات كما أخبر الكاتب نفسه؛ كذلك من الملاحظ أن المستلآت من الأبحاث وضعت في الكتاب من غير تحرير يناسب طبيعة ومعايير المواد التدريبية، بل كانت على نمط البحث المعتادة.
- في المقابل هناك وحدات أخرى يبدو أنها كانت مواد تدريبية مختصرة على شكل نقاط مختصرة ربما تكون مأخوذة من شرائح عرض قدمها الكاتب في دورات تدريبية مثل الوحدة العاشرة (الجودة النوعية في الرقابة الشرعية).
- وهذا أدى إلى عدم انسجام في حجم الوحدات وفي أسلوب العرض؛ فهناك وحدات كبيرة الحجم نسبياً، وأخرى صغيرة جداً، مثلاً الوحدة الثانية 4 صفحات فقط، فيما الوحدات الأخرى لا يقل عدد صفحاتها 15 صفحة غالباً. وكذلك فهناك معايير دولية في المواد التدريبية إذا أردنا تطبيقها على المادة التي بين أيدينا فسنجد عدم التزام بتلك الأهداف عموماً في كتابة تلكم المادة، وهذا سببه الاعتماد على الأبحاث العلمية المقدمة في مؤتمرات وندوات دون تحرير لأجل المادة التدريبية.
- هناك اعتماد واضح في المادة على تجربة مصرف الراجحي في السعودية في أغلب - إن لم يكن كل - مفردات الكتاب: في الهيكل التنظيمي للبنك، وفي النماذج، وفي علاقة الهيئة الشرعية بالمراجع الخارجي، وآلية العرض على الهيئة الشرعية.. وهذا لا يلائم عالمية الشهادة المنشودة.
- الكتاب بالمجمل عرض لتجربة مصرف الراجحي ومعايير أيوفي في الجانب النظري، ويفترض أن يكون التركيز في المستوى الثاني - على الأقل - على آليات استخراج المخالفات الشرعية، لأن القارئ للكتاب مطلع أصلاً على المعايير الشرعية لأيوفي، وهو بحاجة إلى آليات وتقنيات تفيده في التدقيق الشرعي.
- في التدقيق على الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل لم تتحدث المادة عن أنواع عديدة من الاعتمادات مثل الاعتمادات المؤجلة المكفولة وأهم معاييرها الشرعية وأنواع التسليم وشروطه في الاعتمادات وانعكاس ذلك على ضمان البضاعة وتحمل مخاطرها..
- لم يجر أي تحديث على المادة العملية منذ إصدار الشهادتين؛ حيث تغيرت كثير من الأرقام والمعلومات حول العالم؛ لذلك نجد بعض المعلومات غير الدقيقة، مثل:
 - أ- ورد أن ماليزيا لا يوجد فيها هيئات خاصة للبنوك الإسلامية، وذكرت ماليزيا في مكان آخر مثلاً على وجود هيئات رقابة شرعية خاصة مع غياب أي نوع من المرجعة العليا.

ب- ورد في معرض توصيف واقع الرقابة الشرعية المركزية، حيث صنفت إيران وباكستان ضمن النموذج الأول، وهو غياب الهيئات الخاصة مع عدم وجود نوع من المرجعية العليا، وهذا غير صحيح فباكستان لديها هيئة رقابة شرعية في بنك باكستان المركزي، ومن شروط منح رخصة لبنك إسلامي وجود هيئات رقابة شرعية خاصة له.

- صنفت ماليزيا في النموذج الرابع للهيئات الشرعية أنها من ضمن وجود هيئات شرعية خاصة فقط مع غياب أي نوع من المرجعية العليا، وهذا غير صحيح، في ماليزيا هناك «مجلس الشريعة الاستشاري» التابع لبنك نيجارا الماليزي وهو «البنك المركزي الماليزي».

2- تقييم مادة الاختصاصي الإسلامي المتقدمة في التدقيق الشرعي:

الدارس للمحاور المطروحة في المادة العلمية- على أهميتها- يجد أن تلکم المحاور محاور منتقاة من المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة (أيوفي)، ومن جانب آخر فالمادة إما أبحاث منشورة للمؤلف د. عبدالباري مشعل كان قد عرضها في عدة مؤتمرات، أو هي عرض لمعايير شرعية بحثة صدرت عن هيئة المحاسبة والمراجعة. كذلك فهناك محاور عديدة مهمة يحتاجها المدقق الشرعي غابت عن المادة المتقدمة، مثل التي ذكرناها في المحاور المقترحة في نهاية البحث.

3- تقييم الدبلوم المهني في التدقيق الشرعي:

تضم مكونات الدبلوم المهني في التدقيق الشرعي عناصر هامة، لكنها ما زالت تفتقر إلى عناصر يراها الباحث ضرورية، مثل الاطلاع الوافي على القوانين الناظمة للعمل المصرفي الإسلامية وعلاقتها بالمعايير الشرعية، وكذلك الأعراف العامة للاعتمادات التي تعد المرجعية الأولى والأخيرة في ضبط الاعتمادات المستندية.. فالدبلوم وإن كان قد ضم شهادة المحاسبة الإسلامية بين مكوناته، لكنه لا يزال يفتقد إلى عناصر أخرى مهمة هي زاد مهم للمدقق الشرعي في أداء أعماله، ناهيك أن الملاحظات السابقة على شهادة الاختصاصي في التدقيق الشرعي تعود هنا أيضا.

الشهادات المهنية في التدقيق:

وصف عام للشهادات المهنية في التدقيق:

عديدة هي الشهادات المهنية المعروفة في عالم الرقابة والتدقيق الداخلي والخارجي، ومن أشهر تلك الشهادات في التدقيق: CIA: Certified Internal Auditor، CPA: Certified Public Accountant، وشهادة متخصص

مرخص في الرقابة الداخلية CICS Specialist Internal Control Certified وغيرها.

ومن أهم محاور مادة المدقق الداخلي المعتمد CIA مثلا:

• أساسيات التدقيق الداخلي.

• مبادئ أخلاقيات المهنة.

• الرقابة الداخلية.

• تنفيذ مهام التدقيق الداخلي/أدوات وتقنيات أعمال التدقيق:

• ممارسة التدقيق الداخلي.

• إدارة نشاط التدقيق الداخلي.

• التدقيق الداخلي على أساس المخاطر.

• مهام التدقيق حسب الأولوية واختيارها.

• الحوكمة/أخلاقيات ممارسة الأعمال.

• إدارة المخاطر.

• الهياكل التنظيمية/ عمليات الأعمال والمخاطر.

• الإدارة/ مبادئ القيادة.

• تقنيات المعلومات/ استمرارية الأعمال.

• الإدارة المالية.

• البيئة العالمية للأعمال.

وعند الاطلاع على محتويات تلكم الشهادات عموما نجد عدة عناصر مشتركة عديدة، مع عناصر خاصة ببعض الشهادات المهنية بطبيعة الحال، ومن أهم العناصر المشتركة بين الشهادات المهنية في التدقيق:

• وجود متطلبات سابقة للتقدم للامتحان، فمثلا تشترط شهادة (CIA) فيمن يتقدم للامتحان واحدا مما يلي:

1. أن يحمل إجازة جامعية أو ما يكافئها من جامعة معترف بها.

2. أن يكون في السنة الأخيرة من دراسته الجامعية وبدوام كامل.

3. أن يتم أكثر من 90% من متطلبات الدراسة الأكاديمية اللازمة للحصول على الإجازة.

4. أن يحمل شهادة مهنية دولية صادرة عن جهة معترف بها من مجلس الأوصياء في جمعية المدققين الداخليين.

5. سنتان من التعليم العالي بالإضافة لخبرة 5 سنوات في التدقيق الداخلي أو ما يعادلها.

6. سبع سنوات من الخبرة في التدقيق الداخلي أو ما يعادلها.

7. خبرة مهنية لعدد سنوات محدد، شهادة أكاديمية محددة، أو معادلة الشهادات ذات الصلة.

• التفريق بين متطلبات التقدم للامتحان، ومتطلبات الحصول على رخصة التدقيق.

• الشهادات تضع شروطا للاستمرارية في الرخصة بعد الحصول عليها، وبالتالي لا بد من تجديد الرخصة بواسطة التعليم والتدريب المستمر.

• التحديث المستمر للمواد العلمية المقترحة، والشروط والمتطلبات.



مقارنة بين الشهادات المهنية في التدقيق الشرعي والشهادات المهنية ذات الصلة: ليس المقصود بجدول المقارنة أدناه أن نقارن شهادة محددة في التدقيق الشرعي بأخرى معينة في التدقيق التقليدي، وإنما الهدف هنا أن نقارن بين منهجين- إن جاز التعبير- في منح الشهادات المهنية والرخصة المهنية: منهج الشهادات المهنية في التدقيق الشرعي، والآخر في التدقيق التقليدي.

| أوجه المقارنة | الشهادات المهنية في التدقيق الشرعي | الشهادات المهنية في التدقيق |
|---------------------------------------|--|---|
| متطلبات سابقة لتقديم الامتحان | لا يوجد | يوجد متطلبات سابقة لتقديم الامتحان وأخرى للحصول على الرخصة |
| التفريق بين التدقيق الداخلي والخارجي | لا يوجد | يوجد شهادة خاصة بالتدقيق الداخلي CIA، وأخرى خاصة بالتدقيق الخارجي CPA |
| متطلبات للحصول على الرخصة المهنية | النجاح في الامتحان فقط | لا يكفي النجاح فقط، وإنما هناك شروط أخرى مثل الخبرة المهنية في التدقيق، والشهادة الأكاديمية وغيرها.. |
| الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس) | غير مشترطة | تتطلب الشهادة الجامعية الأولى، أو إنهاء ساعات معينة من المساق الأكاديمي من جامعات معترف بها لدى الجهة المصدرة للشهادة. |
| الخبرة العملية | غير مشترطة | يجب وجود خبرة عملية في مجال الاختصاص |
| مكان وطريقة تقديم الامتحان | أي مركز معتمد لمصدر الشهادة، والامتحان ورقي يدوي | ON Line |
| الاستمرارية | الشهادة دائمة | هناك شروط لاستمرارية الشهادة، مثل الحصول على تدريب محدد وبساعات تدريبية محددة وغيرها وبغيرها تفقد الصلاحية |
| المحتوى العلمي | محدد ومحصور بمادة محددة | لا توجد مادة محددة تدرس ليخدم الامتحان فيها، وإنما هناك محاور عامة للامتحان، وهناك مواد ومراجع مقترحة، والمادة المطبوعة هي ليست مادة الامتحان وإنما المحاور هي المطلوبة |
| أسئلة الامتحان | لا توجد معايير معينة؛ فقد تغلب أسئلة المعايير الشرعية على أسئلة المادة الفنية وقد يكون العكس | هناك توزيع محدد للأسئلة بنسب مئوية محددة، حسب أجزاء الوحدات الدراسية، وله وقت محدد |
| إعادة الامتحان في حال عدم النجاح | لا شروط في إعادة من حيث مهلة بين الامتحانين أو عدد مرات الإعادة | تتطلب الإعادة ضمن مهلة زمنية لا تزيد عن ٩٠ يوما غالبا |

الشهادات المهنية في التدقيق الشرعي ونظرة أسواق العمل لها:

إن تقييم حجم القبول للشهادات المهنية في عالم المصرفية الإسلامية، ومدى اعتراف المؤسسات المالية الإسلامية بها غير واضح حالياً؛ فنحن نجد رغبة وإقبالا للحصول على تلك الشهادات، ولعل معظم - إن لم يكن جميع - المدققين الشرعيين العاملين في الصناعة حاصلين على إحدى هاتين الشهادتين أو كليهما معا.

لكن لا يظن الباحث أن هذا مؤشرا واضحا وقطعيا على ثقة كبيرة من المؤسسات المالية الإسلامية بها، وإنما قد يعزى الإقبال المتزايد على الشهادات يعود إلى انحصارها في شهادتين رئيسيتين لا أكثر، لأنك عندما ترى الهيئات الشرعية أو الإدارات التنفيذية أو مديري التدقيق الشرعي في المصارف مثلا يمايزون بين مرشحين لوظيفة مدقق شرعي يعطون الشهادة الأكاديمية؛ هل المتقدم بخلفية شرعية أو مالية حجما أكبر بكثير من حصول المرشح على الشهادة المهنية في التدقيق الشرعي من عدمه.



مقترح الباحث لشهادة مهنية في التدقيق الشرعي:

بعد استعراض أبرز الشهادات المهنية في التدقيق التقليدي إن جاز التعبير والتدقيق الشرعي يقدم الباحث تصورا مقترحا لأهم العناصر المقترحة لتطوير الشهادات المهنية في التدقيق الشرعي؛ حيث يرى الباحث أن الشهادات المهنية المطروحة حاليا في التدقيق الشرعي بحاجة لإعادة دراسة من أجل تطويرها علميا ومهنيًا، وأن القيمة المهنية للشهادة ليست بالمستوى المطلوب نظرا لأن الحصول عليها سهل جدا نسبيا مقارنة بالعرف العام في الحصول على الشهادات المهنية.

وأهم محاور التطوير التي يقترحها الباحث هي:

1. تأسيس هيئة خاصة بشهادات التدقيق الشرعي داخل المؤسسات والهيئات التي تمنح هذه الشهادات (أيوفي وسيبافي) تتكون من خبراء عاملين ومهنيين في مجال التدقيق الشرعي، تدرس الشهادات المهنية من كافة جوانبها، وتجري عليها التعديلات والتحديثات اللازمة دوريا.
2. دراسة استحداث شهادة في التدقيق الشرعي الخارجي تكون منفصلة عن شهادة التدقيق الشرعي الداخلي.
3. عدم وضع مادة محددة لامتحان الشهادة المهنية، وإنما تحديد محاور أساسية يجب على المتقدم للامتحان أن يجتازها، وهي محاور لا يمكن للمدقق الشرعي أن يعمل بدونها.
4. وضع شروط محددة للتقدم للامتحان، يمكن أن تكون واحدة من التالي:
 - الحصول على شهادة أكاديمية بكالوريوس بالحد الأدنى من جامعة معتمدة.
 - وجود خبرة عملية في مجال التدقيق الشرعي لا تقل عن 2 سنوات.
 - إذا كان طالبا فيجب أن يكون في السنة النهائية للدراسة، أو مستكملا لثلاثي عدد الساعات المعتمدة في التخصص.
 - الحصول على شهادة عليا في التخصصات المحددة يجعل الخبرة سنة واحدة.

5. الحصول على رخصة أو زمالة في التدقيق الشرعي لا يكون باجتياز الامتحان فقط، بل بواحد من الشروط التالية:

أ- خبرة عملية في التدقيق الشرعي لا تقل عن 3 أعوام.

ب- الرخصة تستدعي التجديد كل 5 أعوام، تقتضي اجتياز امتحان في المعايير الشرعية الجديدة، أو الحصول على تدريب معتمد لا يقل عن 30 ساعة تدريبية.

أما على مستوى المحتوى العلمي للمحاور المقترحة في امتحان الشهادة المهنية فيقترح الباحث تضمين المحاور التالية في شهادة المدقق الشرعي بالحد الأدنى:

1. المعايير الشرعية الصادرة عن أيوفي.
2. المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن أيوفي.
3. معايير الحوكمة والأخلاقيات الصادرة عن أيوفي.
4. قوانين البنوك الإسلامية للبلد محل عمل المدقق الشرعي.
5. الأعراف العامة للاعتمادات، وشروط التسليم (انكو تيرمز).
6. أساسيات التدقيق الداخلي أو الرقابة الداخلية.
7. أساسيات علم الإدارة والتخطيط.
8. إدارة المخاطر.

والحمد لله رب العالمين»





خدمة التدقيق الشرعي

قيمة مضافة لأعمالك..



شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy



shura_consult



shurashariaconsultancy



shura sharia consultancy



(965) 6627 3033